(إن) وأخواتها بين أصل ألفاظها ودلالة معانيها
(دراسة نحوية وصفية)

دكتورة/ آمنة كوكو حامد المكي
أستاذ النحو المساعد – كلية العلوم والآداب بشروره
جامعة نجران

توطئة :

بنى النحويون العرب صرحا نحوياً عظيماً، على أسس متينة ودقيقة أدهشت كلّ دارسي علم العربية على اختلاف مشاربهم، بيد أنهم لم يتوقفوا حتى أفسدوا حقيقته بما أثقلوه به من جوازات واستدراكات ، وتعليلات ، وتأويلات ، وتقديرات قال بها النحويون رغبة في إظهار البراعة، أو إيغالا في التفكير العقلي دون الواقع اللغوي؛ مما أدى إلى تفاقم الخلاف النحوي الذي ظهر منذ البواكير الأولى للدراسات اللغوية العربية، بعد أن أدَّت أسباب كثيرة إلى ظهوره، ليس أقلها شأناً اختلافهم في السماع المستقرأ والقياس المتبع.

وكلٌ هذا أدَّى إلى ظهور الكثير من المسائل والمناظرات التي قيل بتلفيقها ، كما في المسألة الزنبورية، فضلا عن مسائل أخر ثبت عدم الخلاف فيها، مثل مسألة وقوع الفعل الماضي حالا من دون (قد) ، واشتقاق لفظة (اسم) وغيرهما [١].

ولأن خلافاتهم كانت بالدرجة الأساس مبنية على تحكيم القياس الذي وضعوه[٢]، نجدها قد تشعبت وكثرت وتجاوزت حدود الخلاف بين المدرستين – البصرة والكوفة – لتقع بين نحويي المدرسة الواحدة [٣].

وكذلك أسهمت في ذلك طريقة فهم النحويين للتراكيب والمفردات. فتوالت الاستدراكات النحوية التي أخذت تزداد بتوالي العصور ، وظهرت لنا مسائل تعتمد على المعنى بالدرجة الأولى، وتتخذ من الحمل على المعنى أو التشابه المعنوي أُسَّها المتين وحصنها المنيع، وموضوع هذا البحث (معاني أُخرى (لإنّ) و أخواتها.ولابد لنا أولا من الكلام على الابتداء و نواسخه بشكل مختصر.

أما الابتداء فهو تعرية الاسم من العوامل اللفظية للإسناد [٤] . وأما المبتدأ فهو – بحسب ابن يعيش – (كلُّ اسمٍ ابتدأته وجردته من العوامل اللفظية للإخبار عنه)[٥]. والخبر هو (الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً)[٦]. والعوامل اللفظية التي ينبغي أن يجرَّد منها المبتدأ والخبر،هي ما يعرف ب (نواسخ الابتداء). وتنقسم هذه النواسخ إلى أفعال ، هي (كان) وأخواتها و (ظنَّ) وأخواتها و(أفعال المقاربة) ، وحروف هي (إنَّ) وأخواتها ، و(لا) التبرئة ، والمشبهات بـ (ليس). وتسمى (إنَّ) وأخواتها حروفاً – وهي التي تدخل على المبتدأ فتنصبه والخبر فترفعه ، لكنها في ذاتها لا محل لها من الإعراب . وهي من الأحرف التي تختص بالدخول على الأسماء [٧] وعددها ستة أحرف (إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ ولعل وليت)، ويشترط في هذه الأدوات الآتي : أنّ يكون عملها في المبتدأ والخبر،أي الجملة الاسمية ولا تدخل على الجملة الفعلية.

-أنّ لا تدخل (ما) الحرفية على أحدها ، فإن اقترنت بـ (ما) بطل عملها ودخلت على الجملة الفعلية . ويستثنى من هذا الشرط (ليت) التي تقبل دخول (ما) فتعمل أو تهمل ، وتنصب (إنّ) وأخواتها الاسم وترفع الخبر لشبهها بالفعل، ولو لا شبه الفعل لـ (كان) حقها أن تجر، لأنه ألأصل ، وزاد بعض المتأخرين قسماً آخر يجر ويرفع وهو (لعلّ) خاصة على لغة ابن عُقيل منبهةٌ على الأصل ، فإنّ (لعلّ) على هذه اللغة جارة فقط. ولرفع الخبر بعدها وجه غير ذلك [٨]، وقد تخفف (لعلّ) اسماً لأنها اختصت بالأسماء، وما أختصَّ بالأسماء ولم يكن كجزء منها أن يخفض، وإنما نصبت للشبه بالفعل، وكذلك ذكر المالقي لا يجيز دخول (إن) الخفيفة على غير نواسخ الابتداء من الأفعال . لذلك يعُدُ ما استشهد به الكوفيون شاذاً لا يقاس عليه ، والمبرد يُعمِل (إن) النافية ويجريها مجرى (ما) الحجازية . وأنشد :

إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين

وهذا البيت من الشذوذ الذي لا يقاس عليه إذ لا نظير له [٩]. ولكن لكل حرف من هذه الأحرف خصائص تختلف عن الآخر، ونبدأ بأم الباب وهو (إنّ) وأخواتها وهي أم لأننا نقول (إنّ) وأخواتها مثلها في النواسخ الفعلية (كان) وأخواتها . ويرى ابن مالك [١٠] أن (إنّ) وأخواتها حروف، والأصل في الحرف أن يعمل الجر، إذا اختص بما يدخل عليه من الأسماء، ولم يكن كالجزء منه، ولا شبيهاً بغير المختص

وإنما خرجت الحروف النواسخ عن هذه القاعدة لأنها أشبهت (كان) وأخواتها من جهة طلبها للمبتدأ والخبر، واختصاصها بهما والاستغناء عنهما، لكنها أقل رتبة في العمل من (كان) وأخواتها؛ لهذا عملت عكس عملها ويقول في ألفيته[١١]:

لإنّ أنّ لَيتَ لكنّ لَعَل كأنّ عَكسُ ما لِكَانَ مِن عَمَل

كأنّ زَيداً عَالِمٌ بِأنّي كُفء ولكنّ ابنَهُ ذُو ضَغن

فهو يعني أن هذه الأدوات لها من العمل في المبتدأ والخبر عكس ما ثبت لـ (كان) وأخواتها التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ؛ فعكس هذا هو نصب المبتدأ ورفع الخبر ثابت (لإنّ) وأخواتها ، (فإنّ) وأخواتها لما ساوت (كان) وأخواتها في العمل، وأرادوا أن ينبهوا على فرعية العمل فيها عكسوا عملها ، فجعلوا النصب في الاسم والرفع في الخبر ليكون معها كمفعول قُدم وفاعل أُخر من جهة ، وتظهر الفرعية من جهة أخرى أيضاً ، وذلك في إبطال العمل عند تقديم الخبر ودخول إلا عليها ونحو ذلك.

لذلك كله فإنني أرى أن مذهب الكوفيين إعمال (إنّ) وأخواتها النصب في الاسم فقط غير وجيه ، لأنه يخالف ما استقر من أصولٍ في أنه لا يوجد من عوامل الأسماء ما يعمل نصباً دون رفع البتة ، ولا عمل لها في الخبر ، وإنما هو باقٍ على رفعه الذي كان له قبل دخول (إنّ) وهو خبر المبتدأ . وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم – هم قوم رؤبة بن العجاج – نصب الجزأين (بإنّ) وأخواتها ، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينوري إلى تميم عامة ، وجمهرة النحاة لا يسلمون ذلك كله ، وعندهم أن المنصوب الثاني منصوب بعامل محذوف ، وذلك العامل المحذوف هو خبر إنّ [١٢]. ومذهب البصريين في هذه المسألة هو الراجح لاستقامته مع الأصول ؛ لأن النصوص العربية عامة جاءت تؤيده ، وقد ذهب إلى هذا الرأي أغلب المعربين للقرآن الكريم وأيدوا إعمال (إنّ) وأخواتها النصب في الاسم والرفع في الخبر فهي عاملة في الجزأين، وهذا الإجماع أقرب.

وقد قاسها سيبويه في العمل على (كان) وأخواتها بقوله : ((وزعم الخليل أنّها عَمِلت عملين : الرفعَ والنصبَ ، كما عملت (كان) وأخواتها الرفع والنصبَ حين قلت : (كانَ أخاك زيدٌ) إلّا أنه ليس لك أن تقول : (كأن أخوك عبد الله) ، لأنها لا

تَصَرَّفُ تَصَرُّف الأفعال ، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في (كان) فمن ثَمَّ فرقوا بينهما)) (١٣).

وقال الفراء: (إنّ) وأخواتها عملت النصب في الاسم ولم يذكر عملها في الخبر لأنها عنده لا تعمل في الخبر ، لان عملها ضعيف يقع على الاسم ولا يقع على الخبر(١٤) ، وقد نُقل عن أصحابه الكوفيين القول بأن (ما) مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام والجملة بعده مفسر له ومخبرة عنه ، وهذا القول لا صحة له ؛ لأن ضمير الشأن يصح الابتداء به ودخوله على النواسخ غير (إنّ) وأخواتها ، بخلاف (ما) فإنه لا يجوز فيها ذلك (١٥) .

وكذلك ذكر الفراء : أن خبر (إنّ) وُجِد مرفوعاً فتوهم النحاة رفع الاسم في المعني ؛ لأنه لا يوجد – على حد قوله – اسم منصوب وخبره مرفوع لأنه لا يرى عمل (إنّ) في الاسم نصباً وفي الخبر رفعاً ، وحجته هو وأصحابه ذكرها صاحب الإنصاف (١٦) بأن الأصل في هذه الحروف ألا تنصب الاسم وإنما نصبته ؛ لأنها أشبهت الفعل فلما كان عملها لمشابهة الفعل كانت فرعاً عليه والفرع أحط رتبة من الأصل ؛ لأنه أضعف منه في العمل فينبغي ألاّ يعمل في الخبر وإنما هو باق على رفعه قبل دخولها ، وهذا رأي فيه نظر فأما ما زعموه من انحطاط رتبتها عن الفعل ، وأنها أضعف منه وأنها فرع عليه فلا خلاف فيه ؛ لذلك وجب تأخير مرفوعها منصوبها لانحطاط رتبتها عن الفعل ؛ لأن الأصل في الفعل أن يتقدم،
وتقديم المرفوع على المنصوب وتقديم المنصوب على المرفوع فرعٌ، فألزم الفرع في العمل (لإنَّ) وأخواتها .

وأما قولهم بأن الخبر باقٍ على رفعه قبل دخولها ؛ لأنه مرفوع عندهم بالمبتدأ لأنهما يترافعان فدخول هذه الحروف أزال حكم الترافع ، لأن الاسم قد انتصب بها فكيف يرتفع الخبر بغير عامل الرفع ؟ بل أين معنى الترافع وقد انتصب أحدهما ؟ يقول الأنباري : " والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع ؛ فما ذهبوا أليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة ، وذلك لا يجوز ، فوجب أن تعمل في الخبر كما عملت في الاسم النصب على ما بينا ، والله أعلم "(١٧).

وبعد أن تبينت لنا الآراء في سبب تسمية هذه الحروف بالنواسخ الاسمية وما رجحناه من ذلك، لابد لنا من الدخول في موضوع البحث ، وهنا نقسم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام نتحدث في الأول عن (إنّ ، أنّ) ونخص بالقسم الثاني (لكنّ، كأنّ) والقسم الثالث للحديث عن (لعلّ ، ليت).

المبحث الأول :- (إنّ ، أنّ) :

وهي القسم الثاني من نواسخ الابتداء ، وتسمى بالحروف المشبهة بالأفعال ، وعدها سيبويه خمسة أحرف ، فاسقط منها (أنّ) المفتوحة ، لأنّ أصلها (إنّ) المكسورة ، وعملها فهو نصب الاسم ورفع الخبر ، واختلف النحويون في حقيقة عملها ، ومعنى (إنّ ، وأنّ) التوكيد [١٨].

وذكر سيبويه في كتابه أقوال العرب التي تجيز إعمال (إن) المخففة عمل الثقيلة فهو يقول : واعلم أنهم يقولون : (إن زيدُ لَذاهبُ) ، لما خففها جعلها بمنزلة (لكنّ) وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ (إن) التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : (إن عمراً لمنطلقُ) . وأهل المدينة يخففون وينصبون كما قالوا :

كأن ثَديَيه حُقّانِ [١٩]

وذلك لأنّ الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حُذف من نفسه شيءُ لم تُغيَّر عملُه كما لم يُغيّر عمل لَم يَكُ حين حُذف، وأمّا أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا ، كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضَمُّوا إليها (ما) [٢٠].

و يمكن تلخيص هذا الخلاف في مذهبين :

الأول: مذهب البصريين إعمال (إن) المخففة في الاسم النصب وفي الخبر الرفع كالثقيلة لثبوت ذلك في القراءة لنافع وأهل المدينة ، وثبوته أيضاً في لسان العرب وحكاية سيبويه لذلك ، وجوز إعمالها في ضمير الشأن وغيره ، ولم يحكم على ذلك بضرورة ولا بضعف.

الثاني: مذهب الكوفيين والفراء أنها مهملة لا تعمل شيئاً لا في ظاهر ولا في مضمر، وتكون حرفاً مصدرياً مهملاً كسائر الحروف المصدرية [٢١]، والعلة التي ذكروها أن إعمال المشددة كان لمشابهتها للفعل الماضي في اللفظ من حيث أنها ثلاثية ألحروف، ومن حيث بناؤها على الفتح أيضاً، ومنهم من أهملها اعتمادا على أنها من

عوامل الأفعال فلا تعمل في الأسماء . فلما خففت زال شبهها بالفعل فوجب أن يبطل عملها.

وقد اختلف في اللام في خبرها إذا أهملت إلى عدة أقوال [٢٢] : قيل : إنها لام الابتداء لزمت الخبر لتفرق بين (إن) المخففة وبين (إن) النافية بمعنى (ما) وقيل : إنها اللام الفارقة جاءت للفرق بين النفي والإثبات ، واستدلوا على ذلك بأنها لو كانت لام الابتداء لبقي لها اختصاصها فلم تدخل إلا على المبتدأ أو الخبر لكنها تدخل على المفعول به. وابن مالك أوجب إضمار اسمها، يقول في ذلك :(وتخفف (أن) فلا تلغى كما تلغى (إن) المخففة إلّا أن اسمها لا يلفظ إلا في الضرورة)[٢٣] وقد سبقه إلى هذا الرأي ابن الحاجب [٢٤] ، فقد ألزم كون اسم (أن) المخففة ضمير شأن مستتراً وجعل مادون ذلك ضرورة ، لكن الجمهور [٢٥] من النحاة لم يشترطوا فيه ، أن يكون ضمير شأن محذوفاً ؛ لأنهم رأوا أن ضمير الشأن خارج عن القياس فلا يحمل الكلام عليه ما وجد له وجه آخر. وقد بسط أبو البركات الأنباري [٢٦] والعكبري [٢٧] القول في مسألة (إن) المخففة وذكر أدلة ألإعمال عند البصريين ، وحجة الإهمال عند الكوفيين ، وانتهى بهما القول إلى جواز إعمال (إن) المخففة من الثقيلة لورود قراءة متواترة بها ، ولا يجوز ردها ، وأيضاً لورود ذلك في كلام العرب شعراً ونثراً وهذا ما نراه أقرب إلى الصواب.

مجيء (أنّ) بمعنى (لعل) :

قال تعالى:﴿ قُلۡ إِنَّمَا ٱلۡأٓيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِۖ وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾[٢٨]. ذكر الفراء في هذه الآية مجيء (أنّ) بمعنى (لعل) وهي لغة من لغات العرب ارتضاها الفرّاء وقال : إنها وجه جيد ، واستدل عليها بقراءة أُبيٍّ الواردة في هذه الآية (وما أدراكم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون) وبناءً على هذه القراءة رُجح مجيء (أنّ) بمعنى (لعل) ؛ لأن (لعل) قد كثر ورودها في مثل هذا التركيب ، كقوله تعالى:﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ وَٱلۡمِيزَانَۗ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٞ ١٧﴾ [٢٩]. وهذا الرأي الذي أورده الفراء أجمع عليه المعربون [٣٠] للقرآن والمفسرون له ، حيث يذكرون القراءات في هذه الآية وتوجيه كل قراءة منها ، وقد نقلوا ما حكاه سيبويه عن الخليل في أن (أنّها) بمعنى (لعلها) وهو أحد الأوجه التي ذكرت في توجيه قراءة الفتح في همزة (أنّها) ، ورجح الزجاج هذا الرأي بقوله :

(زعم سيبويه عن الخليل أن معناها (لعلها)وهذا الوجه أقوى في العربية وأجود) [٣١] ولم يصرح النحاس بترجيح هذا الرأي أو ردَّه [٣٢].

أما النحويون [٣٣] فقد ذكروا هذه الآية في حديثهم عن أحد مواضع (أنّ)، وهو أن تكون بمعنى (لعل) وهم بذلك يتفقون مع المعربين في رأيهم السابق مستندين في هذا إلى ما نقله سيبويه عن الخليل ، ومستشهدين بشواهد شعرية ونحوية جاءت فيها (أنّ) بمعنى (لعل) ٠ وأرى أن الفراء هنا قد أجاد في الربط بين لغات العرب والأوجه الإعرابية الجائزة في الآية ، وذكر الأمثلة التي توضح هذا الرأي.

أما خبر (أن) المفتوحة المخففة من الثقيلة فقد اشترط أغلب النحاة [٣٤] ، ألا يكون مفرداً بل يجب أن يكون جملة فإن كانت اسمية فلأنه جيء بعد (أن) باسم وخبر كما جيء بهما بعد المثقلة العاملة ، أمّا إذا كانت فعلية فعلها جامد فهو كالاسم غير محتاج إلى فصل، أمّا إذا كانت فعلها دعاء فهو شبيه بالجامد في عدم التصرف، وإن كانت جملة الخبر فعلية فعلها غير جامد ولا دعاء فتحتاج إلى فاصل يفصل بينها وبين (أن) ، ويكون الفصل ب (قد) ، وبحرف(التنفيس) ، أو بنفي ب (لا ، لن ، لم).

وخلاصة القول في أعمال (أن) المفتوحة المخففة نجد أن البصريين إعمالها في المضمر المحذوف، والكوفيين على إهمالها فهي لا تعمل عندهم لا في مضمر ولا في ظاهر ولا في محذوف.

حذف خبر (إنّ) :

وقد تحدث سيبويه عن حذف خبر (إنّ) في باب سماه : (هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الحروف الخمسة [٣٥]، وقد بين فيه جواز حذف الخبر، واستشهد على ذلك بشواهد من النثر والشعر.

والكوفيون لا يجيزون حذف خبر (إنّ) إلا إذا كان اسمها نكرة ، ولهذا وجه حسن عندنا وإن كان أصحابنا يجزونه مع المعرفة [٣٦]. وأرى أن حذف خبر (إن) جائز غير ممنوع ، كما يرى بعض النحويين سواءً كان المحذوف نكرة أو معرفة ، لكن بشرط أن يدل السياق على المعنى .

وقد أجمل السيوطي مذاهب النحويين في كتابه حيث : (يجوز حذف الخبر في هذا الباب للعلم به كغيره ، سواء كان الاسم معرفة أم نكرة كررت (إنّ) أم لا ، وهذا مذهب سيبويه ، وذهب الكوفيون : إلى أنه لا يجوز إلا إذا كان الاسم نكرة وذهب الفراء [٣٧] : إلى أنه لا يجوز في معرفة ولا نكرة إلا إن كان بالتكرير . ورد المذهبان بالسماع) [٣٨].

وخلاصة ذلك، أقول: إن النحاة يُجمعون على جواز حذف الخبر استغناءً عنه في باب (إن وأخواتها) ، وأن مَن قال خلاف ذلك فهو محجوج بالسماع الوارد عن العرب . أما حذف الاسم فلم يرد له دليل.

وأما النحويون فقد تحدثوا بإيجاز عن حذف الاسم قال سيبويه : (وروى الخليل أن أناساً يقولون: (إنّ بك زيدُ مأخوذ) فقال : هذا على قوله :(إنّه بك زيدُ مأخوذ) ، فقد نص سيبويه في كتابه على جواز دخول الفاء في خبر (إنّ) وشرطه كون اسمها ضميراً موصولاً [٣٩] .هذه هي خلاصة المسألة في حذف خبر (إنّ) واسمها عند الفراء والنحويين.

مواضع كسر همزة (إنّ) :

ذكرها النحويون ومنهم ابن مالك [٤٠] وابن هشام [٤١] وابن عقيل [٤٢] و الأشموني [٤٣] وغيرهم ، وهي كالآتي :

١- أن تقع صلة، نحو قوله تعالى:﴿ وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ أُوْلِي ٱلۡقُوَّةِ﴾ [٤٤].

٢- أن تقع حالاً نحو قوله تعالى:﴿ كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴾[٤٥] .

٣- أن تقع قبل لام معلقة نحو قوله تعالى:﴿وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾[٤٦]

٤- إذا وقعت جواب قسم نحو : (والله إن زيداً قائم).

٥- أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عنها باللام نحو :(علمت إن زيدا لقائم).

٦- إذا وقعت في بداية الكلام نحو قوله تعالى:﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ﴾[٤٧] .

وبهذا نجد أن النحويين أجملوا القول في مواضع كسر همزة (إنّ) ومثلوا لها من القرآن الكريم ومن كلام العرب .

مواضع فتح همزة (أنّ) :

ذكر النحويون مواضع فتح همزة (أن) ومثلوا لها وأمثلتهم تنحصر في وقوع المصدر من (إن) واسمها وخبرها في موضع نصب أو رفع أو جر ، والأمثلة مبثوثة في كتبهم [٤٨]. مؤيدة بالشواهد القرآنية والنصوص العربية شعراً ونثراً .

وقد جمع السيوطي [٤٩] مواضع أخرى لفتح همزة (أن) ذكرها النحويون المتأخرون وهي تتعلق في ظاهرها بالناحية اللفظية بعد لولا ، ولو ، وما الظرفية ، وبعد حتى ، وبعد أما ، وبعد لا جرم . ونجد النحاة قد فصلوا هذا الإجمال بذكر المواقع الإعرابية المختلفة والمواقع اللفظية المتعلقة بها ، والتي تعود في حقيقتها إلى الجانب الإعرابي رفعاً ، ونصباً وجراً.

موضع جواز كسر همزة(إنّ) : قال تعالى :﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾[٥٠] كسر همزة (إنّ) في هذه الآية جوّزه سيبويه والخليل في العربية وقد جاءت القراءة [٥١] الشاذة بذلك فقد قرأ الحسن البصري (فإنّ له نار جهنم) [٥٢].

وأورد الزجاج و العكبري و الشوكاني من غير إسناد [٥٣] ، ولو كان النحويون يعلمون هذه الأوجه الواردة في القراءات لاحتجوا بها ، ولما اكتفوا بتجويز الوجه في اللغة وحسب ووافق النحويون[٥٤] المعربين في جواز كسر همزة (أنّ) وفتحها.

المبحث الثاني : (لكنّ ، كأنّ):

ذكر ابن مالك من أخوات (إنّ) (كأنّ ، لكنّ) وتأتي (لكنّ) للاستدراك [٥٥] والتوكيد ، ومثال الاستدراك نحو : (زيدُ شُجاعُ لكنّه بخيلُ) ، ومثال التوكيد : (لو جاءني أكرمتُهُ ، لكنّه لم يجيء) . أما (كأنّ) وهي للتشبيه المؤكد لأنّه مركب من : الكاف و (أنّ) ، ولا تخرج (كأنّ) عن التشبيه عند البصريين ، وزعم الكوفيون أن (كأنّ) ، كما تأتي للتشبيه تأتي كذلك للتحقيق ، وجعلوا منه قوله :

فأصبح بطن مكة مقشعرا كأنّ الأرض ليس بها هِشام [٥٦]

وهي تستعمل في مجالين : التشبيه والظن ، مثال التشبيه نحو : (كأنّ البيت جنة) ، ومثال الظنّ نحو : (كأنّ صالحاً صالح).

ذكر الفراء [٥٧] إعمال (لكنّ) إذا كانت مشددة النون فإنها تعمل على أنها حرف من الحروف الناسخة الناصبة للاسم الرافعة للخبر ، وتفيد معنى الاستدراك ، وتكون مختصة بالدخول على الأسماء ، ولا تدخل على الأفعال ، وتعمل فيما بعدها النصب ، و تهمل إذا كانت النون فيها مخففة ، عندها تكون غير عاملة وإنما حرف عطف يعمل ما قبلها في الاسم الذي بعدها رفعاً أو نصباً أو جراً ، بناء على العطف .

وقد أجمع النحويون [٥٨] على أن (لكنّ) لا تعمل إلا وهي مشددة وتكون حرفاً ناسخاً ينصب الاسم ويرفع الخبر ، ويكون معناها الاستدراك ، أمّا إذا خففت فتهمل وجوباً لزوال اختصاصها بالأسماء ، وقد نُقل [٥٩] جواز عملها عن الأخفش وضعفه ابن مالك [٦٠]. ونجد أن النحويين [٦١] اختلفوا على مذهبين :

يرى البصريون أن (لكنّ) بسيطة مفردة غير مركبة .ويرى الكوفيون أنها مركبة وتعددت أقوالهم . قال قوم من الكوفيين : هي مركبة من (لا) و(إنّ) المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة ، وأصله : (لا كإنّ) ، فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف ، وحذفت الهمزة . وقد ردَّ الرضي رأي الكوفيين بقوله : (ولا يخفى أثر التكلف فيما قالوا ، وهو نوع من علم الغيب ، وفيه نقل الحركة إلى المتحرك ، وهو كما قالوا : أن (كم) مركبة من الكاف و(م) والأصل عدم التركيب) [٦٢].

فقول :البصريين أولى من قول : الكوفيين لأنّ القول بالتركيب فيه تكلف، ويؤدي بنا إلى اختلاف في الحقيقة هذا التركيب على تأويلات عدة ، وما لا يحتمل التأويل أولى مما يحتمل.

المبحث الثالث : (ليت ، لعلّ) :

أولاً: (ليت)

وهي حرف مشبّه بالفعل تدخل على الجملة الاسمية ، فتعمل فيها عملين – كما يقول سيبويه ، فتنصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها ، وهي في معناها تشبه الفعل (أتمنى) أو (يتمنّى) ، وكذلك أجاز سيبويه إعمالها وإهمالها ، والفرق بين (ليت) وأخواتها أن (ليت) أشبه بالأفعال منها ولذا اتصلت بها نون الوقاية (ليتني) بخلاف أخواتها وأنها باقية على الاختصاص بالا سماء فلا تدخل على الأفعال [٦٣].

ونُقل عن الفراء [٦٤] أنه جوّز إيلاء الفعل (ليت) لأنها بمعنى (لو) وأنه أوجب الإعمال في (ليت) و(لعل) عند اتصالهما بـ (ما) ولم نجد في كتابه إشارة إلى هذا . وقد تكلم أبو زيد عن (ليت) حينما لمح في إحدى الأبيات الشعرية خروجاً على القياس النحوي الخاص بـ (ليت) ، وحكى ابن هشام عن حكم (ليت) أن تنصب الاسم وترفع الخبر [٦٥]. واختلف النحويون في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب الجمهور الذي يرى أن (إن) وأخواتها عامة تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، ويرفضون القول بإعمالها في نصب الجزأين .

الثاني : مذهب يرى جواز نصب الخبر بعد (إنّ) وجميع أخواتها وأن هذا لغة لبعض قبائل العرب ، ونقل السيوطي هذا الرأي عن ابن الطراوة وابن السيد ، وأبو عبيد بن سلام الذي قال : (وقال العجاج :

يا ليت أيّام الصِّبا رَوَاجِعَا

الثالث : وهو مذهب الفراء الكوفي الذي يري أن (ليت) وحدها من أخوات إنّ التي تختص بنصب الجزأين ولا يشاركها في هذا العمل غيرها من أخواتها . وأرى أن مذهب الجمهور هو الأرجح ؛ لأن هذه الشواهد المذكورة قليلة ونادرة ومعظمها مجهولة القائل ومحتملة للتأويل فيسقط بها الاستدلال ، فلا يمكن أن نعدها مسوغاً لمخالفة النصوص الواردة في القرآن و الشعر والنثر التي تنص على إعمال (إنّ) وأخواتها النصب في المبتدأ اسماً لها . والرفع في الخبر خبراً لها.

ثانياً : (لعلَّ)

لا تختلف (لعلِّ) في حكمها النحوي عن (ليت) ، فهي أيضاً تدخل على الجملة الاسمية وتعمل فيها عملين ، النصب للمبتدأ اسماً لها والرفع للخبر خبراً لها [٦٦] .

وقد استوقفت (لعلَّ) أبا زيد الأنصاري ، وفي هذه المرة تكلَّم على إحدى اللغات الواردة في استعمالها ، وذلك في معرض حديثه عن قول الشاعر :

وداعٍ دعَا هَل مِـــن مُجيبٍ إلى النَّدى فَلَم يَستَجِبهُ عِندَ ذَالَ مُجِيبُ (٦٧)

فقلت ادعُ أُخرى وارفع الصَّوتَ دعوةً لعلَّ أبا المغـــوار منك قريبُ

(ويروى : لعاً لأبي المِغوار) ، وهي الروايةُ كذا يُنشدُ اللامُ الثانيةُ من (لعلَّ) مكسورةٌ. وأبي المِغوار مجرورٌ بها٠والرواية المشهورة التي لا اختلاف فيها:

((لعلَّ أبا المغوار(منك قريبٌ)) ٠

ومن روى: ((لعا لأبي المغوار(منكَ قريبُ)) فلعاً : رفعٌ بالابتداء ، ولأبي المغوار الخبر، و(لعاً) ، مقصورٌ مثلُ (عصا) و(رحى) ، وهذه الكلمةُ يستعملُها العرب عند العثرة والسقطة ويقولون :

لعالًك أي : أنهضك الله ، فهو وإن كان مبتدأ ففيه معنى الدُعاء ، ألا تَرَى أنَّ القائلَ إذا قال : (الحمدُ لِله) ، وما أشبههُ فهو وإن كان مبتدأ ففيه معنى الفعل . تريد :

(أحمدُ اللهَ) ، وعلى هذا يجري الباب كُلُهُ)(٦٨) .

نجد أن النحويين ، غير أبى زيد ، يتكلمون على أصل (لعلَّ)، فسيبويه يذهب إلى أنَّ لام (لعلَّ) الأولى زائدة ، فيقول : (لعلَّ حكاية ، لأنَّ اللام ها هنا زائدة ، بمنزلتها في (لا فعلنَّ) ، ألا ترى أنَّك تقول : (علّك)(٦٩) ، وقد تابعه في ذلك المبرد (٧٠) ، وخالفه أبو البركات الأنبا ري (٧١) ، حينما رجّح مذهب الكوفيين في أصالة لام (لعلَّ) الأولى ، مستشهداً على ذلك بعدة شواهد ٠

وذكر ابن يعيش أنَّ العرب (تلعّبت بهذا الحرف كثيراً لكثرته في كلامهم) (٧٢)، فذكر فيها لغات عدة ، وكان رضي الدين ، قد أوصلها إلى إحدى عشرة لغة (٧٣)، وقد لحظ عنده أنَّه أشار إلى أنَّ الجرّ بها لغة عقيل ، وهو شاذ في القياس النحوي ، واستشهد بالبيت السابق المذكور عند أبي زيد معتمداً رواية الجر في قوله : (لعل أبي المغوار منك قريب)، ويرى في ذلك مشكلة ، فيقول : (وهي مشكلة لأنَّ جرّها عمل مختص بالحروف ورفعها لمشابهة الأفعال ،وكون حرف عاملاً عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة مما لم يثبت ، وأيضاً الجار لابد له من متعلق ، ولا متعلق لها هنا لا ظاهر ولا مضمراً..)(٧٤).

وموقف المرادي من الجرِّ بـــ (لعلَّ) : أنّهُ لا حاجة إلـى هـذه التـأويلات فيقول : (والجر بـــ (لعلَّ) ، مراجعة أصل مرفـوض ، لأنَّ أصـل كـلّ حـرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه أنَّ يعمل الجرَّ....)[٧٥].

فأصل عمل (لعلَّ) عنده الجر طالما أنَّها مختصّة بالأسماء ، وإنّمـا اختلـف عملها بالنصب والرفع لمشابهتها الأفعال ، لذلك نراه يدرس (لعلَّ) جاعلاً إيّاهـا مـن حروف الجر ، وناقلاً عن الجزولي قوله : (وقد جرُّوا بـــ (لعـلَّ) منبهـة علـى الأصل...)[٧٦]، ومِن ثمَّ فهو يردُّ كلَّ التأويلات والتخريجات التي جاءت فـي مجـرور (لعلَّ) على أساس من أنَّ الجرّ بها لغة نقلها الأئمة عن العرب بالنقل الصحيح [٧٧] .

ونقل ابن هشام الأنصاري عن أبي علي الفارسي أنَّ رواية الجر لا دليـل فيهـا لأنه يحتمل أنَّ الأصل : (لعلَّه أبي المغوار منك ، جواب قريب) ، فحذف موصـوف (قريب) وضمير الشأن ولام (لعل) الثانية تخفيفاً وأدغم الأولى في لام الجـر ، ومـن ثَمَّ كانت مكسورة ، ومن فتح فهو على لغة من يقول : (المـال لَزيـد) بـالفتح [٧٨] . ويرى ابن هشام أنَّ في ذلك تكلفاً كثيراً ، وأنه مردود بنقل أئمة اللغة أنَّ الجرّ لغة قـوم بعينهم [٧٩]. وبالنظر إلى ما تقدَّم نلاحظ أنَّ أبا زيد ذكر ثلاث روايات في قوله : (لعلَّ أبا المغوار) ، الرواية الأولى : هي النصب ب (لعل) ويُلاحظ أنَّ هذه الرواية لم تنل نصيبها من الإشارة والتوقف عند من استوقفه هذا البيت الشعري ، ولا نعلم سبباً لذلك، مع أنَّ أبا زيد ذكر أنَّ هذه الرواية هي المشهورة التي لا اختلاف فيهـا ، وباعتمادهـا تسقط كلُّ التأويلات والتخريجات وما بُنِيَ عليها من قواعد في (لعل) وخروجها للجـر ، لأنَّه – وفقاً لهذه الرواية – فإنّ (لعلَّ) جاءت موافقة للقياس النحوي بنصب الاسم (أبـا المغوار)، ورفع الخبر (قريب) .

أما الرواية الثانية : فقد جاءت باستعمال لغة أخرى في (لعلَّ) ، وهي (لعاً أبي المغوار) وهنا عدّها أبو زيد اسماً في موضع رفع بالابتداء خارجاً إلى معنى الـدعاء، في حين يجعلها الرضي [٨٠] و المرادي [٨١] جارَّة وإن تنوينها مدعمة في لام الجر، أي ليست اسماً في موضع رفع ، ويبدو تخريج أبى زيد أصح ، لأنَّ المرادي نفسه وصـف جعل (لعا) جاراً بالبعيد [٨٢].

أمَّا الرواية الثالثة فهي رواية جرّ (أبي المغوار) ب (لعلَّ) مكسورة الـلام ، ويلاحظ هنا أنَّ أبا زيد لا يرى مشكلة في جعل (لعل) جارّة لـ (أبـي المغـوار)،

على عكس ما وجدناه عند رضي الدين ، إذ أشكل عنده أن تكون (لعلّ) جارّة ، لأنها بذلك تجمع عمل الأفعال وعمل الحروف ، في حين اقترب موقف ابن هشام و المرادي من موقف أبي زيد ، معتمدين في ذلك على رواية الأئمة الثقاة في نقل الجرَّ بـ (لعلَّ)، ومنهم أبو زيد .

الخاتمـــــة:

بعد الانتهاء من البحث ؛ خلصت إلى النتائج التالية :

١ــ إنّ وأخواتها حروف مشبهة بالأفعال لاختصاصها بنصب الاسم ورفع الخبر .

٢ــ أجاز ابن هشام حذف اسم (ليت) للضرورة ولكنه لم يخصص تقدير اسمها المحذوف بضمير الغائب.

٣ــ إن كان لابد من تقدير ضمير المحذوف بعد الأحرف المشبهة بالفعل فيجب في التقدير مراعاة السياق الذي ورد فيه .

٤ــ وكذلك نلاحظ إن (لعلّ) جاءت موافقة للقياس النحوي بنصب الاسم ورفع الخبر.

٥ــ عمل (ليت) من بين أخواتها خاصة النصب في جزئي الجملة الاسمية المبتدأ والخبر معاً .

٦ــ مذهب الكوفيين القائل بإعمال (إن) وأخواتها النصب في الاسم فقط غير وجيه ؛ لأنه يخالف ما استقر من أصولٍ في أنه لا يوجد من عوامل الأسماء ما يعمل نصباً دون رفع البتة ، فمذهب البصريين في هذه المسألة هو الأرجح لاستقامته مع الأصول.

٧ــ تستعمل (كأنَّ) في مجالين، التشبيه والظنّ .

٨ــ أجمع النحاة على جواز حذف الخبر استغناءً عنه في باب (إن وأخواتها) ، وأن مَن قال خلاف ذلك فهو محجوج بالسماع الوارد عن العرب .أما حذف الاسم فلم يرد له دليل.

٩ــ أجمع النحويون على أن (لكنّ) لا تعمل إلا وهي مشددة وتكون حرفاً ناسخاً ينصب الاسم ويرفع الخبر ، ويكون معناها الاستدراك ، أمّا إذا خففت فتهمل وجوباً لزوال اختصاصها بالأسماء ،خلافاً للأخفش الذي جوز إعمالها.

١٠ــ وافق النحويون المعربين في جواز كسر همزة (أنّ) وفتحها .

١١ــ يرى ابن مالك (إنَّ ، أنّ) وأخواتها حروف، والأصل في الحرف أن يعمل الجر إذا اختص بما يدخل عليه من الأسماء ولم يكن كالجزء منه ، ولا شبيهاً بغير المختص، وإنما خرجت الحروف النواسخ عن هذه القاعدة لأنها أشبهت (كان) وأخواتها من جهة طلبها للمبتدأ والخبر، واختصاصها بهما والاستغناء بهما ، لكنها أقل رتبة في العمل من (كان) وأخواتها ؛ لهذا عملت عكس عملها .

التوصيات :

ومن التوصيات التي أريد أن أوصي بها وهي : أن تنال أبواب النحو الأخرى عناية واهتمام وبحثاً وشرحاً للمادة النحوية – فيا حبذا لو تجمع معالم النحو الكوفي بآرائه ومصطلحا ته ، وأقوال علمائه في كتاب مستقل يُدرس جنباً إلى جنب مع النحو البصري ، حتى لا يَدرس هذا العلم وتُمحى معالمه ، فنحن نجمع آراء الكوفيين المبثوثة من كتب النحويين البصريين ، ومن الكتب التي عنيت بجمع الآراء من المدرستين ، وليس من كتاب مستقل في النحو الكوفي .

هوامش البحث :

١- ينظر : كتاب الإنصاف ، ١٢١ -١٣٧ .

٢-ينظر : الاحتكام إلى القياس وحده في النحو العربي ، ٤٦ .

٣-ينظر : على سبيل التمثيل الصفحات (١١٦-١٤٨) من رسالة الخلاف النحوي بين الكوفيين.

٤-ينظر : التعريفات ، ١٣ .

٥-ينظر شرح المفصل ، ج١ ،١٦٢.

٦-المصدر السابق ، ج١ ، ١٦٩.

٧-ينظر أوضح المسالك ، ج١ ، ص ٢٨٦ .

٨-الأصل فيه ، الجر .

٩-وصف المباني في شرح حروف المعاني ط١ ، ١٨٦-٢٠٥ .

١٠-شرح التسهيل ، ج٢ ، ص ٨ .

١١-شرح ابن عقيل ، ج ،١ص ٣١٧ .

١٢-ينظر الخلاف النحوي بين الكوفيين ص١٤٨ .

١٣-ينظر : الكتاب – لسيبويه ج٢ ،١٣١ .

١٤- ينظر : معاني القرآن للفراء ، ص ١٩٤ -٣١١ .

١٥- ينظر مغني اللبيب ١/ ٣٤٠ .

١٦-ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١ ، ١٧٦ .

١٧-المصدر السابق نفسه ، ج١ ، ١٨٥ .

١٨-ينظر ارتشاف الضرب ، ١٤٦ ، وينظر : شرح التصريح ، ١٨٤. وينظر شرح ابــن عقيــل، ج١ ، ص١٦٠-١٦١ :

١٩-وينظر شرح المفصل ، ٨٢ .

٢٠-ينظر : الكتاب ، ج٢ ، ١٣٩ -١٤٠ .

٢١-ينظر : الهمع ١ /٤٥٣.

٢٢ -المصدر السابق ،٤٥١/١ .

٢٣-ينظر : شرح التسهيل ٤٠/٢ .

٢٤-ينظر : شرح الرضي ٤/ ٣٦٨ .

٢٥-شرح التسهيل ٤١/٢ .

٢٦-ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١٩٥-٢٠٨ .

٢٧-التبيين عن مذاهب النحويين ، ٣٤٧-٣٥٢ .

٢٨-سورة الأنعام ، الآية :(١٠٩).

٢٩-سورة الشورى ، الآية : (١٧).

٣٠-ينظر :الدر المصون ص ١٠٣، وينظر : معاني القرآن وإعرابه،٥٠١

٣١-معاني القرآن وإعرابه ، ٢٢٨.

٣٢-ينظر : المصدر السابق ،٢٢٨

٣٣-ينظر : شرح المفصل ، ج٤ ،٥٥٧ ، ومغني اللبيب ،ج١،٤٠ .

٣٤شرح التسهيل ٢/ ٤١ . وا وضح المسالك ١/ ٣٢٢ .

٣٥-الكتاب : ج٢ ،١٤١ .

٣٦-المحتسب ٢/ ٢١ .

٣٧-كلامه في معاني القرآن يُفهم منه جواز هذا الحذف .

٣٨-الهمع ١/ ٤٣٥ .

٣٩-الكتاب : ٢/ ١٣٤

٤٠-.شرح التسهيل : ١٨/٢ .

٤١-أوضح المسالك ٢٩٣/١ .

٤٢-شرح ابن عقيل ١/ ٣٢٤ .

٤٣-شرح الأشموني ١/ ١٣٧ .

٤٤-سورة القصص ، الآية: (٧٦).

٤٥-سورة الأنفال الآية :(٥).

٤٦-سورة المنافقون الآية :(١).

٤٧-سورة القدر الآية : (١).

٤٨-شرح التسهيل : ٢/ ٢٠ ، أوضح المسالك ١/ ٢٩٥ ، شرح ابن عقيل ٣٢١/١ ، شرح الأشموني ١/ ١٣٧.

٤٩-الهمع ١/ ٤٤٠ .

٥٠-سورة التوبة الآية : (٦٣) .

٥١-الكتاب ١٣٢/٣-١٣٣.

٥٢-المحرر الوجيز ٥٥٢/٦-٥٥٣ ، الدر المصون ٧٩/٦ .

٥٣-التبيان ٤٢٤/٢ .

٥٤-شرح التسهيل ٢٣/٢ ، أوضح المسالك ٢٩٦/١ ، شرح ابن عقيل ٣٣١/١ .

٥٥-الاستدراك : هو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته أو إثبات ما يتوهم نفيه . وهذا يستلزم أن يسبقها كلام له صلة بمعوليها ، وأن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها في المعنى ومغايراً له ، تقع بعد النفي والإثبات . واستعمال لكنّ في الاستدراك هو الغالب فيها . وقد تستعمل لتأكيد النسبة وتقويتها من ذهن السامع ، إيجابية كانت أو سلبية.

٥٦-ينظر أوضح المسالك ج١ ن ص ٢٨٨-٢٨٩ .

٥٧-ينظر : معاني القرآن ٤٦٤/١-٤٦٥ .

٥٨-ينظر : شرح الرضي ٣٧٢/٤ ، ومغني اللبيب ١/ ٣٢٢.

٥٩-نقل هذا الرأي الأخفش في أغلب كتب النحو لكن بالرجوع إلى معاني الأخفش لم نجده نص على ذلك في إعراب لكن المخففة ، والله أعلم .

٦٠-شرح التسهيل ٢/ ٣٨ .

٦١-شرح الرضي ٣٧٢/٤ ، ومغني اللبيب ٣٢٢/١ ، وشرح الأشموني ١/ ١٣٦ .

٦٢-شرح الرضي ٤/ ٣٧٣ .

٦٣-ينظر الكتاب ١٤٨/٢ .

٦٤-ينظر الهمع ٤٦٠/١

٦٥-النوادر في اللغة ص ١٩٦ . وينظر : مغنى اللبيب ٣١٦/١ .وينظر الكتاب ١٤٢/٢ ، وشرح المفصل ٢٥٩/١ ، شرح الرضي ٣٣٤/٤. البيت من الرجز للعجاج الشاهد فيه : إعمال (ليت) النصب في الجزأين (أيام ، رواجعا)

٦٦-ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٣٨/١ ، والنحو الوافي ٦٣٥/١ .وينظر الهمع ٤٣١/١ .

٦٧- الخزانة ٣٧٠/٤ .

٦٨-النوادر في اللغة ٢١٨-٢١٩ .

٦٩-ينظر الكتاب ٣٣٢/٣ .

٧٠-ينظر المقتضب ٧٣/٣ .

٧١-ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢١٨/١ .

٧٢-ينظر شرح المفصل ٨٧/٨ .

٧٣-ينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣٩٣/٤ .

٧٤-المصدر نفسه ٣٩٥/٤ .

٧٥-الجنى الداني في حروف المعاني ص ٥٨٢ .

٧٦-ينظر المصدر نفسه ص٥٨٣ .

٧٧-ينظر المصدر نفسه ٥٨٦ .

٧٨-ينظر مغني اللبيب ٥٤٩/١ .

٧٩-ينظر المصدر نفسه ٥٤٩/١ .

٨٠-ينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٣٩٥/٤ .

٨١-ينظر الجنى الداني ٥٨٥ .

٨٢-ينظر المصدر نفسه ٥٨٦ .

المصادر والمراجع :

١-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، المتوفى سنة (٥٧٧هـ) ، قدم له ووضع حواشيه : حسن حمد ، بإشراف : د٠إميل بديع ، دار الكتب العلمية بيروت ط٢ ، (١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م) ، ص ١٢١-١٣٧ ٠ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .

٢ شرح المفصل ، موفق الدين بن يعيش النحوي ، المتوفى سنة (٦٤٣هـ) ، تحقيق :أحمد السيد سيد أحمد ، مراجعة إسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، المكتبة التوفيقية ، مصر -القاهرة ، ٤٦ ٠

٣- الخلاف النحوي بين الكوفيين مهدي صالح الشمَّريِّ أطروحة دكتوراه كليَّة الآداب – جامعة بغداد (١٤٢١هـ - ١٩٩٥م)، الصفحات ١١٦-١٤٨ ٠

٤- التعريفات للشريف الجرجانيِّ (أبي الحسن علي بن محمد بن على الجرجاني المتوفى سنة (٨١٦هـ) وزارة الثقافة والإعلان – دار الشؤون الثقافية العامة (١٩٨٦م) ، ص١٣٢ ٠

٥-شرح المفصل : ١٦٢ ٠

٦-المصدر نفسه : ص ١٦٩ ٠

٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، للإمام أبي محمد عبد الله بن جمال الدين يوسف بن هشام الأنصاري ، المتوفي سنة (٠٧٦١هـ) ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد القاهرة ، دار الندوة الطلائع ، سنة ٢٠٠٩م ، ٢٨٦ ٠

٨-النواسخ في كاب سيبويه ، تحقيق : د٠ حسام سعيد النعيمي ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٤٩ ٠

٩- رصف المباني في شرح حروف المعاني : أحمد عبد النور المالقي ، تأليف أحمد الخراط ، دار العلم ، ط١ -٢ ، ص ١٨٦-٢٠٥ .

١٠- شرح التسهيل : لابن مالك جمال الدين محمد الطائي الأندلسي ، تحقيق د/عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر ، ط١ ،١٤١٠هـ -١٩٩٠م، ص ٨

١١--شرح ابن عقيل قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري ، المتوفي سنة (٧٦٩هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل على ألفية أبن

مالك ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، دار الفكر ، صيدا ، بيروت ، ط ١ (١٤٢٦-٢٠٠٥م)، ص ٣١٧ .

١٢-الخلاف النحوي بين الكوفيين : ص١٤٨ .

١٣--كتاب سيبويه ،أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المتوفي سنة (١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، ط٣-٤ ، القاهرة ،عالم الكتب (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) ، ص١٣١ .

١٤- معاني القرآن : لأبي زكريا يحيي بن زياد الفرّاء ،المتوفي سنة (٢٠٧هـ) تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، محمد على النجار ، والجزء الثالث بتحقيق د / عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مراجعة : علي النجدي ناصف ، دار السرور ، بيروت – لبنان ، ١٩٤-٣١١ .

١٥--مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، للإمام أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري المتوفي سنة (٧٦١هـ) ، تحقيق د/ مازن المبارك ومحمد على حمد الله ، راجعه / سعيد الأفغاني ، دار الفكر دمشق ١٩٦٩م ، ٣٤٠/١ .

١٦-الإنصاف في مسائل الخلاف : ص ١٧٦ .

١٧-المصدر السابق نفسه : ص ١٨٥ .

١٨-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسيِّ المتوفى سنة (٧٥٤هـ) ، ط١ تحقيق : مصطفى أحمد النماس ج١ (١٤٠٤هـ -١٩٨٤م) ، ج٢ (١٤٠٨هـ -١٩٨٧م) ، مطبعة النسر الذهبي ، ص ١٤٦ ، شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري المتوفي سنة (٩٠٥هـ) ، عيسى البابي الحلبي ، ص ١٨٤ ، وينظر : شرح ابن عقيل : ص١٦٠-١٦١.

١٩-شرح المفصل : ص٨٢ .

٢٠-الكتاب : ج٢ ، ص ١٣٩-١٤٠ .

٢١-همع الهوامع : في شرح جمع الجوامع ، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط-٢ ، سنة ٢٠٠٦م ، ٤٥٣/١ .

٢٢-المصدر السابق نفسه : ص ٤٥١ .

٢٣-شرح التسهيل : ص ٤٠/٢ .

٢٤- شرح الكافية ابن الحاجب ، رضي الدين الإستراباذي ، المتوفى سنة (٦٨٦هـ)

قدم له : د٠ أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، سنة ٢٠٠٧ ، ٣٦٨/٤ ٠

٢٥-شرح التسهيل : ص ٢/ ٤١ ٠

٢٦- البيان في غريب إعراب القرآن : لأبي البركات بن الأنبا ري ، تحقيق د/ طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، ١٩٥-٢٠٨ ٠

٢٧-التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : د / عبد الرحمن العثيمين مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢١هـ ، ص ٣٤٧-٣٥٢ ٠

٢٨-سورة الأنعام ، الآية :(١٠٩).

٢٩-سورة الشورى ، الآية : (١٧).

٣٠- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق : د/ أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط(١ ١٤١٥-١٩٩٤هـ) ، ص ١٠٣ ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه : ص ٥٠١ ٠

٣١-معاني القرآن وإعرابه ، ص ٢٢٧ ٠

٣٢-المصدر السابق نفسه : ٢٢٨ ٠

٣٣-شرح المفصل : ص ج٤ ، ص ٥٥٧ – وينظر : مني اللبيب ج١ ، ص ٤٠ ٣٤-شرح التسهيل : ص٢/ ٤١ ، وينظر أوضح المسالك ١/ ٣٢٢ ٠

٣٥-الكتاب : ج٢ ، ص ١٤١ ٠

٣٦- المحتسب : في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : لأبي الفتح عثمان بن جني ، دراسة وتحقيق / محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط٢ ٢٠١٠م ، ٢١/٢ ٠

٣٧- أبو زكريا الفراء : ومنهجه في النحو واللغة د / أحمد مكي الأنصاري ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ونشر الرسائل الجامعية ، القاهرة ١٣٨٤هـ -١٩٦٤م

٣٨-الهمع : ١ / ص ٤٣٥ ٠

٣٩-الكتاب : ٢ / ص ١٣٤ ٠

٤٠-شرح التسهيل : ٢ / ١٨ ٠

٤١-أوضح المسالك : ١/ ٢٩٣ .

٤٢-شرح ابن عقيل : ١ / ص٣٢٤ .

٤٣- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى : منهج السالك إلى ألفية ابن مالك : تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م ، ١/ ٣٧ .

٤٨-شرح التسهيل : ٢/ ٢٠، أوضح المسالك ١/ ٢٩٥ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢١ وشرح الأشموني ١٣٧/١ .

٤٩-الهمع : ١/ ٤٤٠ .

٥٠-سورة التوبة الآية : (٦٣) .

٥١-الكتاب : ٣/ ١٣٢-١٣٣ .

٥٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ، تحقيق : عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، والسيد عبد العال السيد إبراهيم ط٢ ، الدر المصون : ص٧٩ .

٥٣- التبيان في إعراب القرآن : لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق سعد كريم الفقي ، دار اليقين المنصورة ، ط١ ، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م ، ٢/ ٤٢٤ .

٥٤-شرح التسهيل ٢٣/٢ ، أوضح المسالك ٢٩٦/١ ، شرح ابن عقيل ٣٣١/١ .

٥٥-الاستدراك : هو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته أو إثبات ما يتوهم نفيه . وهذا يستلزم أن يسبقها كلام له صله بمعوليها ن وأن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها في المعنى ومغايراً له ، تقع بعد النفي والإثبات . واستعمال لكنّ في الاستدراك هو الغالب فيها . وقد تستعمل لتأكيد النسبة وتقويتها من ذهن السامع ، إيجابية كانت أو سلبية ، ينظر أوضح المسالك : ص ٥٦ .

٥٦-أوضح المسالك : ص ٢٨٨-٢٨٩ .

٥٧-معاني القرآن للفراء : ص ٤٦٤-٤٦٥ .

٥٨-شرح الرضي : ص ٣٧٢ ، ومغني اللبيب : ص ٣٢٢ .

٥٩- معاني القرآن : للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي ، المتوفى سنة (٢١٥هـ) دراسة وتحقيق د / هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، (١٤١١هـ – ١٩٩٠م)

٦٠-شرح التسهيل : ص ٣٨ .

٦١-شرح الرضي : ص٣٧٢ ، ومغني اللبيب : ص٣٢٢ ، وشرح الأشموني : ص ١٦٣ ٠

٦٢-شرح الرضي : ص٣٧٣ ٠

٦٣-الكتاب : ص ١٤٨ ٠

٦٤-الهمع : ص ٤٦٠ ٠

٦٥- النوادر في اللغة ، لأبي زيد بن سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري المتوفى سنة (٢١٥هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر أحمد ،دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ط١-٢ ، سنة (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧) ، ص ١٩٦ ٠ وينظر : مغنى اللبيب ، ٣١٦/١ . وينظر الكتاب ١٤٢/٢ ، وشرح المفصل ٢٥٩/١ ، شرح الرضي ٤/ ٣٣٤٠

٦٦-أوضح المسالك : ص ٢٣٨ ، وينظر الهمع : ص ٤٣١ ٠

٦٧- خزانة الأدب ولب لسان العرب : لعبد القادر بن عمر البغدادي قدم له ووضع هوامشه وفهارسه ، د/ محمد نبيل طريفي ن دار الكتب العلمية ن بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م ، ٤/ ٣٧ ٠

٦٨-النوادر في اللغة : ص ٢١٨-٢١٩ ٠

٦٩-الكتاب : ص ٣٣٢ ٠

٧٠- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة (٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١-٢(١٤١٥هـ -١٩٩٤م) ، ٣ /٧٣ ٠

٧١-الإنصاف في مسائل الخلاف : ص ٢١٨ ٠

٧٢-شرح المفصل : ص ٨٧ ٠

٧٣-شرح الرضي : ص ٣٩٣ ٠

٧٤-المصدر السابق نفسه : ص٣٩٥ ٠

٧٥- الجنى الداني : في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي (أبي الحسن المعروف بابن أمّ قاسم المراديّ المتوفى سنة (٧٤٩هـ) ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، د٢ ، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م ، ص٥٨٢ ٠

٧٦-المصدر السابق نفسه : ص٥٨٣ ٠

٧٧-المصدر نفسه : ص ٥٨٦ ٠

٧٨-مغني اللبيب : ص٥٤٩ ٠

٧٩-المصدر السابق نفسه : ص ٥٤٩ ٠

٨٠-شرح الرضي : ص ٣٩٥ .

٨١-الجنى الداني : ص ٥٨٥ .

٨٢-المصدر السابق نفسه : ص ٥٨٦ .